

## قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٩٤

بربط موازنة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

للسنة المالية ٩٤ / ١٩٩٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الأولى )

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية للسنة المالية ٩٤ / ١٩٩٥ بمبلغ ٣٨٤٥٧٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره ثمانية وثلاثون مليوناً وأربعمائة وسبعة وخمسون ألف جنيه ) .

( المادة الثانية )

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٩٤ / ١٩٩٥ بمبلغ ٢١١٦٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره واحد وعشرون مليوناً ومائة وستون ألف جنيه ) موزعة كالاتى :  
أجور بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٦١٦٠٠٠٠٠ جنيه .

( المادة الثالثة )

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٩٤ / ١٩٩٥ بمبلغ ٢٥٠٥٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره خمسة وعشرون مليوناً وخمسون ألف جنيه ) .

( المادة الرابعة )

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٩٤ / ١٩٩٥ بمبلغ ٣٨٩٠٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره ثلاثة ملايين وثمانمائة وتسعون ألف جنيه ) كله فائض حكومة .

( المادة الخامسة )

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٥/٩٤ بمبلغ ١٣٤٠٧٠٠٠ جنيه  
( فقط وقدره ثلاثة عشر مليوناً وأربعمائة وسبعة آلاف جنيه ) موزعة كالاتى :  
استخدامات استثمارية بمبلغ ٦٥٢٧٠٠٠ جنيه .  
تحويلات رأسمالية بمبلغ ٦٨٨٠٠٠٠ جنيه .

( المادة السادسة )

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٥/٩٤ بمبلغ ١٣٤٠٧٠٠٠ جنيه  
( فقط وقدره ثلاثة عشر مليوناً وأربعمائة وسبعة آلاف جنيه ) موزعة كالاتى :  
إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٧٩٦١٠٠٠ جنيه .  
قروض وتسهيلات أثمانية بمبلغ ٥٤٤٦٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار  
القومى .

( المادة السابعة )

تعتبر أحكام التأشير العام للهيئات والوحدات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون  
جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

( المادة الثامنة )

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية  
إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

( المادة التاسعة )

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس  
مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

( المادة العاشرة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٤ .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٤١٤ هـ  
( الموافق ٩ يونية سنة ١٩٩٤ م )

حسنى مبارك

مشروع موازنة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية  
للسنة المالية ١٩٩٥/٩٤

١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	بيان	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	بيان
١٥٩٥٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠	الإيرادات التجارية والتحويلات التجارية : إيرادات النشاط البحري إيرادات أخرى	٣٢٤١٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	الاستخدامات التجارية : الأجور التلفات التجارية والتحويلات التجارية
٢٥٥٠٠٠٠٠	٣٠٥٠٠٠٠٠		١٢٠١٠٠٠٠٠	١٦١٦٠٠٠٠٠	
١٨٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٥٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات التجارية والتحويلات التجارية	١٥٢٥١٠٠٠٠	٢١١٦٠٠٠٠٠	جملة الاستخدامات التجارية
		جملة الموازنة التجارية	١٨٨٥٠٠٠٠	٢٨٩٠٠٠٠٠	فائض العمليات التجارية : فائض حكومي أخرى
			١٣٦٤٠٠٠٠	-	
		جملة الموازنة التجارية	٣٢٤٩٠٠٠٠	٣٨٩٠٠٠٠٠	جملة الفائض
١٨٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٥٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية : إيرادات رأسمالية متنوعة قروض وتسهيلات اتصالية كلها من بنك الاستثمار	١٨٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٥٠٠٠٠	جملة الموازنة التجارية
٩٦٤٣٠٠٠٠	٧٩٦١٠٠٠٠				
٦٢٢٧٠٠٠٠	٥٤٤٦٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٦٢٢٧٠٠٠٠	٦٥٢٧٠٠٠٠	الاستخدامات استعمارية تحويلات رأسمالية
١٥٨٧٠٠٠٠٠	١٣٤٠٧٠٠٠٠		٩٦٤٣٠٠٠٠	٦٨٨٠٠٠٠٠	
٣٤٣٧٠٠٠٠٠	٢٨٤٥٧٠٠٠٠	إجمالي الموازنة	١٥٨٧٠٠٠٠٠	١٣٤٠٧٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
			٣٤٣٧٠٠٠٠٠	٢٨٤٥٧٠٠٠٠	إجمالي الموازنة